

العوامل المؤثرة في مستقبل انتاج العراق للنفط الخام

م. د. جاسم محمد مصحوب(*)

الملخص

لما للقطاع النفطي من دور اساس في تمويل وتنمية الاقتصاد العراق لذلك حاولت هذه الدراسة البحث في موضوع العوامل المؤثرة في مستقبل انتاج النفط في العراق ولجل ذلك تناولت فرضية مفادها (يتأثر انتاج وتصدير النفط الخام في العراق بجملة عوامل تنقسم الى داخلية وخارجية تتشارك هذا التأثير وتباين في حجم مشاركتها وتنطلق من صعد مختلفة منها الاقتصادي كما السياسية والاجتماعية على حد سواء)، ولجل اختبار فرضية الدراسة تناولت الموضوع بثلاثة محاور هي (لمحة عن تاريخ ومعطيات انتاج النفط الخام في العراق والعوامل الداخلية المؤثرة على مستقبل انتاج النفط في العراق و العوامل الخارجية المؤثرة على مستقبل انتاج النفط في العراق) وختمت اخيرا بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المركزة حول موضوع الدراسة .

والله من وراء القصد .

Abstract

As the major role of oil sector in financing and development of Iraqi economy this study tried to research on the factors which influencing the future of oil production in Iraq and for that study addressed the hypothesis (the production and export of crude oil in Iraq , influenced by many factors divided into internal and external factors this factors shared the effect varies in the size of their participation and runs from different sectors economic , political and social , in order to test the study hypothesis study addressed the subject of three axes (an overview of the history and facts of crude oil production in Iraq and factors internal Affecting the future of oil production in Iraq and external factors affecting the future of oil production in Iraq). Finally concluded a set of conclusions and intensive recommendations on the study subject.

On god we aim.

المقدمه :

(*) كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد.

ان نظرة فاحصة لسوق تجهيزات الطاقه دوليا تبين لنا صورة لحال لا لبس فيه ان النفط الخام والغاز هما المصدر الاساس لذلك بنسب عاليه ، يبين لنا ماهية الدور الحاسم للنفط والغاز في تجهيز معظم الطلب العالمي على الطاقة بكل استخداماتها المدنية والصناعية وغير ذلك من مكونات هذا الطلب ، ولان العراق من مجهزي النفط الخام الاساس دوليا لذلك ستتطرق هذه الدراسة الى مجمل نموذج العراق بعوامله الاساسيه فيما يتعلق بانتاج وتصدير النفط والغاز . وحيث من الجلي ان هذا الوضع يمكن ان يستمر لامد متوسط وربما طويل يعطي مبررا دائما لدراسة العوامل المؤثرة بانتاج وتصدير النفط في العراق في الاوساط البحثيه المعنيه بذلك:

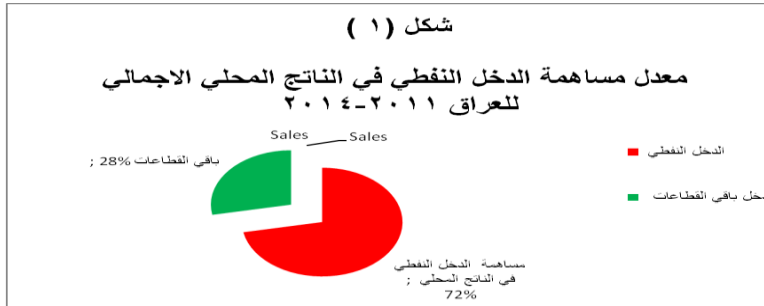
- فرضية الدراسة: يتأثر انتاج وتصدير النفط الخام في العراق بجملة عوامل تنقسم الى داخلية وخارجية تشارك هذا التأثير وتباين في حجم مشاركتها وتنطلق من صعد مختلفة منها الاقتصادي كما السياسية والاجتماعيه على حد سواء .
- اهمية الدراسة : تنبثق اهمية هذه الدراسة من القاء الضوء على العوامل الاساس التي تحكم انتاج وتصدير العراق لاهم مصدر لاياداته الماليه بالعملات الصعبة الا وهو النفط الخام ومن اهمية هذا القطاع المستقبلي لتوفير الموارد الماليه لاي برامج تنمية مستقبليه .
- منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المتاح من الدراسات النظرية والتطبيقية المعنيه بسوق الطاقة بشكل عام وسوق وهيكل انتاج وتصدير النفط دوليا مع الاخذ بنظر الاعتبار الاعتماد على تلك تصدر من كيانات بحثيه رسميه واكاديميه معنيه بدراسات الطاقه والنفط بشكل عميق.
- خطة الدراسة: تناولت الدراسة موضوعها بثلاثة محاور هي (لمحة عن تاريخ ومعطيات انتاج النفط الخام في العراق والعوامل الداخلية المؤثرة على مستقبل انتاج النفط في العراق والعوامل الخارجية المؤثرة على مستقبل انتاج النفط في العراق وختمت اخيرا بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات المركزه حول موضوع الدراسة).

المحور الاول: لمحة عن تاريخ ومعطيات انتاج النفط الخام في العراق .

كما هو معلوم ان اكتشاف وانتاج النفط الخام في العراق على المستوى التجاري يرجع الى بدايات القرن الماضي حيث تم ذلك وفقا لصيغ من الامتيازات مع شركات عالمية ثم الانتقال الى صيغ وشركات وطنية بعد السبعينات من القرن الماضي، ويلعب العراق منذ البدايه دورا هاما في السوق النفطية لجملة من الامور المتعلقة بقدراته الانتاجيه والاحتياطات المؤكدة وغير المؤكدة على اراضيه، ومر انتاج العراق للنفط بمراحل عدة منذ العام 1970 من ناحية حجم انتاجه وحصته بالانتاج العالمي، حيث كان في العام 1979 ينتج اكثر بقليل من 3.5 مليون برميل يوميا وبنسبة 4.5 % من الانتاج العالمي وانخفض ذلك في العام 1980 الى اقل بقليل من 1 مليون برميل وبنسبة الى الانتاج العالمي اقل من 2% بسبب ظروف الحرب الايرانية -العراقية ووصل الى ادنى مستوى بين الاعوام 1990 -1996 بسبب ظروف حرب الخليج الاولى والحصار والعقوبات الدولية على العراق، ومع اعتماد برنامج النفط مقابل العراق بين الامم المتحدة والحكومة العراقية انذاك في العام 1996 ولغاية العام 2003 ارتفع انتاج العراق الى حدود 2.5 مليون برميل يوميا عند العام 2000 وبنسبة مساهمة في الانتاج العالمي للنفط بحوالي 3.8 % ولكن انتاج العراق شهد انخفا حادا مع ظروف احتلال الولايات المتحدة الامريكية له في العام 2003، ومع الخراب الذي عم البنية التحتية للبلد عامة والصناعة النفطية خاصة ومع تشكل برامج جديدة للانتاج بعد العام 2004 بدأ مستوى الانتاج بالارتفاع الى حدود 3 مليون برميل يوميا بعد العام 2012 وبنسبة مساهم في الانتاج العالمي هي تقريبا 3.9 % وكما نلاحظ انه لم يصل الى المستويات التي سجلت في العام 1979 لاسباب داخلية وخارجية سنتناولها الدراسة في محل اخر ادناه¹.

وكما تشير الاحصاءات الفعلية والتقديرات الى ذلك في اطار العراق مفردا او في الاشارة الى منطقة الشرق الاوسط ودورها عالميا في ذلك، ومن منطلق هيمنة النفط والغاز على النسبة الاكبر في امدادات الطاقة العالمية في جميع الاستخدامات، حيث سجل العام 1970 حصة للنفط الخام 45 % من اجمالي استهلاك الطاقة عالميا وبمقدار 47 مليون برميل يوميا، ويتوقع ان تكون حصته في العام 2030 بنسبة 38% تقريبا من اجمالي استهلاك الطاقة وهي نسبة تبقى مرتفعة وبمقدار اكثر من 125 مليون برميل يوميا².

ونلاحظ ان المقدار المطلق بملايين البراميل يشهد نمواً واضحاً فضلاً عن بقاء المساهمة النسبية للنفط عاليه كما هو اعلاه مما يؤكد النفط خاصة بالنسبة للدول الريعيه مثل العراق التي تعتمد بشكل اساس على ذلك ايرادات صادرات النفط في تمويل انفاقها العام، حيث مثل الدخل النفطي اكثر من 72 % من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) للعراق للاعوام 2011-2014 وكما هو في الشكل (1) ادناه وهو معدل مرتفع بالمقارنة مع معدلات الدول المماثلة كالسعودية وايران والكويت بمعدلات (52% و 24% و 55%) على التوالي، وفي هذا السياق من المتوقع ان يساهم العراق ب 5.7 مليون برميل في العام 2035 ضمن اجمالي العرض العالمي للطاقة ويمكن مع نهاية العام ان يصدر 6.3 مليون برميل³.



المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على:

International Energy Agency, Iraq energy outlook ,Paris ,2012 ,p20&P108

ومن هذه الاهمية الواضحة لقطاع النفط في توليد الناتج المحلي الاجمالي التي اصبحت سمة لاتفارق الاقتصاد العراقي منذ اربعة عقود ونيف، وتعمق هذه الظاهرة الريعيه له التي عمقت ايضا ارتباط سياساته الكلية بسوق النفط الدولية ومخرجاتها.

اما مايتعلق بالوضع الانتاجي للعراق ومساهمته في السوق الدولية فمن ناحية المبدأ العراق له دور حالي ومستقبلي وضمن اتجاهات انتاجه القادمة ولكنه في المدى المتوسط لن يستطيع ان يلعب دور العربية السعودية الستراتيجي بالنسبة للسوق الدولية للنفط واستمرارية ادائها كموازن للسوق ومصدر لفائض العرض الدائم ، حيث ان هذا افتراض غير واقعي بالمدى القريب والمتوسط⁴. ولكن ذلك لا يمنع من إن القدرات الانتاجيه في القطاع النفطي العراق آخذة بالتنامي مع تهافت الشركات العالميه⁵ على الاستثمار فيه خصوصا مع نط

الادارة العامه الموالي وحاجة عمليات التطوير الى التكنولوجيا والتمويل اللازم لتنشيط هذا القطاع الرئيس في تمويل الانفاق العراقي بكل مستوياته وقطاعاته في المدى المتوسط. وتوزع مكامن الإنتاج في العراق الى ثلاثة مناطق رئيسية شمالية ووسطى وجنوبية. ومن ناحية اخرى فإن القطاع النفطي العراقي يشغل مانسبته 2% من قوة العمل بشكل مباشر وبكل منشآت الانتاج والتكرير والنقل وهي كما نرى نسبة متدنيه⁶.

وتتميز مكامن وحقول النفط في العراق بالتركز في مناطق جغرافية معينه مما يفضي الى قلة التكاليف مقارنة بالكلف الدولية لانتاج النفط في دول عدة تتصف بتشتت المكامن والحقول على مساحات شاسعه ومتباعدة ترفع من كلف البنى التحتية الانتاجيه والسائده حيث تتراوح كلفة انتاج البرميل الواحد بين 2-3 دولار في العراق بينما تتراوح مثلا في البرازيل بين 15-20 دولار وكازاخستان بنفس المستوى وكند بين 25-30 دولار⁷، وهو كما هو واضح حافز هام للانتاج ولتدفق الاستثمار الدولي على القطاع النفطي العراقي بضمانات تدني الكلف ، فضلا عن تراكمات البنية التحتية للانتاج المتوسطة المستوى خصوصا في جانب النقل بالانابيب.

ويبلغ معدل عمر الابار النفطية في حقلي الرميلة وكركوك للوصول الى مرحلة حقن المياه 24 عام تقريبا⁸، وهو عمر جيد فنيا واقتصاديا لتبدأ اخرى ممكنه فنيا ولكنها تختلف بالحساب الاقتصادي والكلفوي لتكون اقل انتاجيه وربحيه .ولابد من الاشارة ايضا الى قدرات التصفيه والتكرير العراقيه فهي لاتزال لاتستطيع الايفاء بمتطلبات الطلب المحلي للعراق لاسباب كثيره منها التدمير الذي اصابها اثناء الحروب المتعاقبه كذلك تراجع كفاءة اداء السليمه منها وذلك لتقادم مكوناتها التكنولوجيه لان معظمها قد انتهى عمرها الافتراضي الانتاجي وتحتاج الى التجديد او الاستبدال والتوسيع لقدراتها الانتاجيه.

ويمتلك العراق مجموعه من المصافي الكبيره والصغيره كما سيرد في الجدول (1) تنتج مايقارب (1086) الف برميل يوميا ويبلغ استهلاك العراق لكافة الاستخدامات من المنتجات النفطية مامقداره (760) الف برميل يوميا كان يجهز معظمها من انتاج المصافي العراقيه حسب ارقام 2013 الرسميه حيث انتجت المصافي العراقيه تقريبا (1100) الف برميل يوميا ولكن بعد حزيران 2014 وبعد تعرض مصفى بيجي للقصف والتعطيل لم تعد

طاقة التصفيه في العراق تصل الى اكثر من (700) الف برميل يوميا بما فيها مصافي اقليم كردستان⁹. مما يتطلب سداد هذا الطلب اما بانشاء مصافي جديده او توسيع طاقة المصافي القديمه وتحديد اى اننا بصدد الحاجه الى تمويل الاستثمار في هذا الحقل النفطي المجهز للطلب المحلي من المشتقات النفطية ومن الناحية الفنية بالنسبة لمصافي العراق سوف يزداد انتاج العراق من منتج عرضي رخيص اسمه (heavy oil)، حيث تنتج المصافي العراقية مانسبته 42% من الكمية المكرره من المنتج السابق (heavy oil) على حساب باقي المشتقات عالية الطلب كالبنزين والديزل والانواع الاخرى مقارنة بمصافي الولايات المتحدة مثل حيث تكون نسبته 2% تقريبا¹⁰، ويستخدم هذا المنتج بشكل جزئي في بعض محطات توليد الكهرباء والباقي اما يرمى او يخلط مع النفط الخام ليعاد تصديره بمعينه للمستوردين الدوليين .

جدول (1) مصافي النفط العراقيه وطاقتها الانتاجيه (الف برميل يوميا) حسب ارقام 2013

ت	اسم المصفى	الطاقة الانتاجيه	الملاحظات
1	بيجي	310	يستطيع ان ينتج الان 230 بسبب اعمال القصف التي تعرض لها جراء الاعمال الحربيه بداية 2014 (تقريبا معطل)
	كركوك	30	
	الصينيه	30	
	حديثه	16	
	قياره	16	
	الكسك	10	
	الدوره	210	ينتج الان 140 بسبب اعطال فنيه
	النحف	30	
	السماو	30	
	الديوانيه	20	
	البصره	210	ينتج الان 135 بسبب اعطال فنيه
	ميسان	30	
	الناصرية	30	
	مصافي اقليم كردستان	114	
	المجموع	1086	

Source: U.S. Energy information administration, Country analysis brief:

Iraq, January 30, 2015, p11

وتجدر الإشارة هنا الى إن المعدل السنوي للاستثمار في قطاع النفط في العراق يساوي 10 مليار دولار تقريباً ويتوقع ان يكون حتى العام 2035 بمقدار 14 مليار دولار في السنة¹¹. متسقا مع الاهمية القصوى لذلك القطاع من الناحية المالية والتنموية للاقتصاد العراقي حتى العام 2035 خاصة في حالة تزامن الاستقرار والنمو السنوي في باقي القطاعات الاقتصادية التي تشكو الخمول او التوقف حالياً لاسباب هيكلية او لظروف المنافسه غير المتزنه من قبل السلع الاجنبية.

اما فيما يتعلق بموقف الاحتياطيات الدوليه من النفط الخام وموقع العراق في ذلك فإن الاحتياطي العراقي من النفط الخام يشكل احد الركائز المهمة في بناء احتياطيات العالم من هذه المادة حيث يقع العراق جغرافيا ضمن احد اهم مراكز هذا الاحتياطي ويمثل الحياطي في العراق والسعودية وايران المكون الاساس للاحتياطي العالمي.

فعلى سبيل المثال تطورت مساهمة الشرق الاوسط في الاحتياطيات النفطية المؤكدة للفترة من 1977 الى 1997 من 365.8 مليار برميل من اصل احتياطي عالمي 653.3 مليار برميل الى 676.9 مليار برميل من اصل احتياطي 1037.6 مليار برميل في نهاية المدة اعلاه، وتجدر الإشارة ايضاً الى ان ثلثي الاحتياطي النفطي بنوعيه المؤكد وغير المؤكد يتركز في منطقة الخليج العربي ومن ضمنها احتياطي النفط في العراق ، وبتحديد أكثر تركيزاً يمثل الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج الان أكثر من 65 % من الاحتياطي العالمي للنفط¹².

ويمكن ان نكون أكثر تحديدا بالنسبة للعراق وضمن موضوع الاحتياطيات بنوعيهما المؤكدة وغير المؤكدة فهو يحتوي من الاحتياطيات المؤكدة ما مقداره 132.5 مليار برميل ومن غير المؤكدة 53.11 مليار برميل بنسب مئويه من اجمالي الحياطي العالمي (11.1 % و 7.3 %) على التوالي¹³. مما يعطينا صورة محدده عن الاهمية البالغه لاحتياطيات العراق النفطية ومنطقته الجغرافيه.

المحور الثاني: العوامل الداخليه المؤثره على مستقبل انتاج النفط في العراق
-التحديات الامنيه:

يعاني العراق منذ فترات من شاغل مهم هم تأثر امن البنية التحتية لقطاع النفط بالاعمال الحربية والتدمير الناتج من هذه الظروف ولكن الوضع الذي تلا الاحتلال الامريكي للعراق بعد العام 2003 افضى الى وضع عالي الخطورة والتكلفة على هذا القطاع الحيوي في هيكلية الاقتصاد العراقي، كما اشارت الدراسة سالفا الى ذلك عند اشارتها الى دور القطاع النفطي كممول للاقتصاد العراقي بنسب مهمة.

ومن التهديدات المهمة التي تواجه سوق النفط الدولية بشكل عام في اطار التحليل الاستراتيجي للمخاطر واللايقين وفي اطار الجيوستراتيجيه هي المخاطر على امن المنشآت النفطية وهو ذات اولوية عالية في اطار التحليل اعلاه من قبل المختصين باعتباره تهديداً جدياً للصناعة النفطية، تزيد من حدود اللاتقة ومن الضغوط الاداريه والكلفويه في تحليل الفرص والمفاضله بينها في الانتاج والنقل والشرء¹⁴.

وتتعرض المنشآت النفطية العراقية بشكل دائم في الفترة بعد العام 2003 الى ضربات تخرج العديد منها من الخدمة لتحتاج الى اعادة اعمار وكلف صيانة متعاقبه وتعطل جزء من طاقة منظومة الانتاج او النقل او التكرير على حد سواء ، حيث سجلت البيانات الرسمية اكثر من 10000 عملية عسكرية مباشرة استهدفت المواقع النفطية من المصافي الى شبكات الانابيب و الحقول الانتاجيه منذ العام 2007 ولغاية العام 2012 ادت الى تلكؤ الانتاج في كثير من مفاصل القطاع النفطي وقتل كثير من المختصين والفنيين¹⁵.

كذلك فإن كثير من الشركات الاجنبية المتعاقدة مع العراق لتطوير او اكتشاف حقول النفط كانت ملزمة بشروط العقد بتطهير مناطق عديده من مخلفات حربه سابقه او الاضطلاع بأمن المنشآت بجهودها الخاصه لتأمين مناطق الانتاج من التهديدات وبالتعاون مع السلطات الامنيه العراقيه بشكل دائم ومنذ بدايات هذه النشاطات التعاقدية في اطار قطاع النفط¹⁶.

وكما اشارت الدراسة في جزء سابق منها فقد تم اخراج اكبر مصافي العراق تقريبا من الخدمه بعد حزيران 2014 بسبب الاعمال التخريبية التي تعرض لها فضلا عن منظومة الخزن والامداد المرتبطه به مما ادى الى تراجع قدرات العراق في جانب عمليات التكرير الموجهة الى السوق المحلية ، كما ادت في بعض المرات الضربات التخريبية لانايب نقل النفط

الخام الى الموانئ التركيبة عبر مناطق شمال العراق الى تعطل اكثر من 15 % من قدرات العراق التصديريه خلال الاعوام السابقيه وهذه الحالات لازالت تمثل التهديد الاخطر واحد اهم العوامل الداخليه التي تضع عمليات الانتاج والتصدير النفطي بحالة من اللايقين العاليه وانقطاع متكرر بتنفيذ خطط زياده الانتاج والتصدير مما يعطل قدرة المؤسسات النفطية على التخطيط متوسط وطويل الاجل ، وذلك للخروج المتكرر لقدرات النتاج بسبب هذه العمليات التخريبيه فضلا عن بعض الحوادث التي اصابته بعض العاملين الاجانب في كثير من مناطق العراق على حد سواء مما عزز من حالة انعدام الثقة بالترتيبات الامنيه لهم او زاد من كلف تلك الترتيبات والتي يمكن ان تخفض من مستوى تصنيف جدوى الاستثمار في القطاع النفطي العراق من قبل الشركات الاجنبيه المتخصصه وحتى في المناطق التي تصنف على انها امنه، ومن جانب اخر فإن ضعف سيادة القانون ادى الى تراجع امن المنشآت والعاملين في هذا القطاع وتأخر تنفيذ خطط الانشاء والتطوير لقدرات جديده في قطاع الانتاج والنقل من خلال بعض النزاعات على الاراضي بطريقه غير قانونيه او منع المقاولين من انهاء التزاماتهم الى بعد دفع الاتاوات بشكل غير قانوني لقوى خارج اطار الدولة لكنها تحمل النفوذ المحلي الاعلى ، ناهيك عن بعض عمليات مصادرة المعدات والتجهيزات.

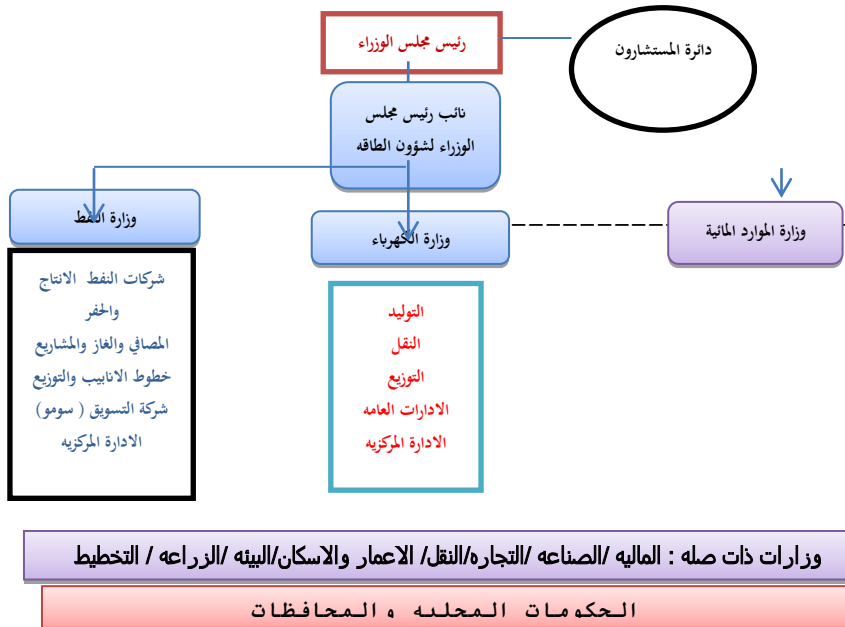
- الاداره العامه :

نعني بالادارة العامة الأثر التنظيمي للحكومات المحلية والمركزية على القدرات الانتاجيه والتصديرية، ويدار قطاع النفط اضافة القطاع الطاقه بشكل مركزي عن طريق الهيكلية الموضحه بالشكل (2) ادناه.

وكما نلاحظ بالشكل (2) ادناه ان قطاع النفط اضافة الى قطاع الطاقه يدار بشكل مركزي من قبل مراكز ودوائر الوزارات الحكوميه المعنيه وخصوصا وزارة النفط والكهرباء والتي تضطلع اداريا وفتيا بذلك وبارتباطها بنائب رئيس مجلس الوزراء الاتحادي لشؤون الطاقة وعن طريقه برئاسة ومجلس الوزراء. واذا اردنا تحليل اثر هذه الادارة على الوضع العام لقطاع النفط ومستويات انتاجه وتصديره، يمكن تتبع هذا من خلال ملاحظتنا بأن القرار في كل مراحل الانتاج والتصدير هو قرار حكومي يتأثر بمخرجات البيروقراطية الحكوميه التي تتوارث اعراف مؤسسيه لاتزال تفرز اثارا سلبيه على مقدرات القطاع النفطي ومن ابرزها عدم

الاستقرار والفساد وعدم كفاءة اداء التنفيذ . حيث تبرز مسألة عدم الاستقرار السياسي والحكومي وتنازع الصلاحيات والتضارب فيها مع الاخذ بنظر الاعتبار ان العراق يشترك في ذلك مع كل الدول التي تستخدم نفس النمط من الاداره لقطاع تجهيزات النفط الخام الدولي¹⁷.

الشكل (2) هيكلية الاداره العراقيه المركزيه لقطاع النفط والطاقة



وفي اطار تنازع الصلاحيات مسألتين مهمتين اولهما مشكلة الوضع القانوني لاقليم كردستان واصرار الحكومة في الاقليم على القيام ببعض الفعاليات في اطار الانتاج والتصدير وقبض الايرادات وتحويلها بطريقة تصطدم باصرار الحكومة الاتحادية على ان النصوص الدستوريه تنص على انها من صلاحيات الحكومة الاتحادية وهو امر لازال مصدر مهم للتلكؤات في عمل القطاع النفطي ، ومرجع ذلك يعود الى عدم وضوح النصوص الدستوريه وعدم سن قانون (النفط والغاز) بشكل ينهي النزاعات بين المركز والاقليم ولايدع مجالاً للتفسير المتناقض للحقوق الماليه والانتاجه¹⁸، وهذه المسألة ذات تاثير سلبي حاد على

اداء القطاع النفطي العراقي خصوصا في عمليات التصدير وتسليم الشحنات الى الزبائن الدوليين فضلا عن امكانية التخطيط لذلك وادارة الايرادات المالية المتأتية من ذلك وادارة التدفق الاستثماري في هذا القطاع.

والمسألة الاخرى هي مشكلة المحافظات غير المنتظمة باقليم المنتجة للنفط وكيفية احتساب وتسليم حصة مالية تسمى (البترودولار) وهذه ايضا مشكلة متفاقمة في طريقة ادارة القطاع النفطي ، حيث تنطلق تفسيرات قانونية من قبل الحكومات المحلية للمحافظات اعلاه والحكومة الاتحادية من وجهات نظر متضاربة ووفق مرجعيات قانونية متفقة شكلا ولكنها تحمل في تفاسيرها وبعض ثباها التضارب والتعارض الذي يفضي الى بعض الاثار السلبية على برامج ادارة القطاع النفطي حاضرا ومستقبلا خصوصا بان مثل هذا القطاع يحتاج الى منظور المدى البعيد لكي يستطيع تحقيق دوره التمويلي والتنموي الحاسم في هيكلة الاقتصاد العراقي¹⁹.

كذلك فإن مخرجات نظام الادارة العامة لقطاع النفط يمكن ان تفضي الى مظاهر من عدم الكفاءة خصوصا عدم انتباه الاداره الى مسألة الفجوة بين اعلى سلم الكفاءات وادناه وعدم وجود تدرج في ذلك حيث يشهد هذا القطاع توفر الكفاءات القيادية وشبه انعدام للكفاءات الوسطى الجيدة ، وذلك ينبع من مسالتين مهمه هي عدم انتباه وزارة النفط لتنفيذ خطط بناء القدرات الوسطى لادارة القطاع فضلا عن اعتماد الشركات الاجنبية المستثمرة في القطاع النفطي على خططها الخاصة في التشغيل خصوصا في الكوادر الوسطى والعليا لامور تتعلق بمصلحتها وتقديراتها الخاصة وعدم قدرة الجهات الحكومية من ملاحقة ذلك لاسباب تعاقديه او ادارية تنطلق من سوء المتابعه لتنفيذ شروط التعاقدات التي يجب ان تتضمن اشتراطات لتشغيل الكفاءات العراقيه المحلية وتطوير الوسطى منها بشكل حتمي لا يقبل التفسير المتعدد، فضلا عن اشتراطات نقل المعارف والتكنولوجيا الحديثه في صناعة النفط وتوطينها ماديا ومعرفيا ضمن برامج بناء القدرات الوطنية المشار اليها اعلاه.

كما ترافق مناقشة عامل الادارة العامة مسألة ترشيد استهلاك النفط بكافة اشكاله حيث لازالت الادارة لا تملك استراتيجية واضحة للحد من الاستهلاك المفرط للنفط والطاقة بشكل عام حيث زاد استهلاك النفط للفترة 1990-2014 من حوال (400)

الف برميل يوميا الى اكثر من (760) الف برميل يوميا اي بمعدل نمو سنوي 6% تقريبا²⁰، ويلاحظ ذلك من خلال ارتفاع نسبة ثاني اوكسيد الكربون في البيئة العراقية بمعدلات متزايدة وحسب التقديرات المتوفرة انتج العراق مامقداره (18.32) مليون طن متري من ثاني اوكسيد الكربون وازدادت هذه الكمية في العام 2010 الى (22.54) مليون طن متري ويتوقع ان تزيد الى (61.35) مليون طن متري في العام 2020 وقد تبلغ في العام 2035 (82.56) مليون طن متري²¹، والسبب وراء ذلك هو عدم الاسترشاد عن استهلاك النفط بكل مشتقاته بقواعد حماية البيئة وتنظيماتها التشريعية والتنفيذية والاساليب المتخلفة في عمليات استهلاك الطاقة بشكل عام فضلا عن عمليات توليد الكهرباء المتدنية النوعية في نظم حماية البيئة من مخرجات الاحتراق لمحركات الديزل وغيرها ويعمق ذلك تراجع قدرات وامكانيات الادارة العامة بمفاصلها البيئية من الناحية المادية والبشرية.

من ناحية اخرى فإن زيادة الفاقد من الكهرباء لاسباب متعددة اغلبها من مخرجات نظام ادارة الطاقه والنفط العام حيث الشبكات المتهالكة والمشاريع ذات النوعية الرديئة في قطاعي النقل والتوزيع الكهربائي، حيث بلغت طاقة الانتاج من الكهرباء في العام 2010 (8) كيكا وات وارتفعت في العام 2014 الى (16) كيكاوات ومتوقع ان تصل بالعام 2020 الى (34) كيكا وات وحتى العام 2035 يمكن ان تصل الى اكثر من (60) كيكاوات، وبلغت نسبة الفاقد من الطاقه الكهربائيه المنتجه اثناء التوزيع الى اكثر من 36% من تجهيز الطاقه الكهربائيه بين الاعوام 2005 -2012 والاستهلاك السنوي يزداد بنسبة اعلى من 6.5% سنويا²². والسبب في الحال اعلاه هو سوء الادارة العامه لتجهيزات الطاقه بما يضمن رشادة الاستخدام من ناحية ادارة الاسعار وادارة التجهيز وتنظيمات تقليل الهدر منها، ومن المهم ان نلاحظ ان هذه الضوائع تخرج من الثروة النفطية من جانبيين الاول ان الوقود النفطي هو الاساس في الاستخدام لتوليد الكهرباء حيث يمثل لغاية العام 2014 اكثر من 65% من اجمالي مصادر التوليد²³، فضلا عن التمويل اللازم لتنمية انتاج الكهرباء الذي يؤخذ من الايرادات المالية المتأتية من صادرات النفط.

ويبرز موضوع اخر من مخرجات الادارة العامة مؤثرا بشكل سلبي في اداء قطاع النفط والطاقه على حد سواء في العراق الا وهو موضوع ادارة وتنظيم قطاع النقل العام بكافة

انواعه وخصوصا نقل الركاب والمسافرين . حيث بلغ عدد السيارات الخاصة في العراق عام 2010 حوالي ثلاثة ملايين سيارة على الطرقات ، كما إن 35% من المواطنين بعموم العراق يملكون سيارات خاصة وهذا المعدل اصبح بتزايد حاد مع الزمن ²⁴. وبالمقارنة مع بلدان اخرى في المنطقة او خارجها كالصين مثلا فإن المعدل مضاعف في العراق ، حيث يمكن ان يبلغ مقدار السيارات الخاصة 250 سياره لكل 1000 شخص في العام 2035 ويستهلك ذلك 1.5 برميل يوميا من النفط ومشتقاته ²⁵.

ان الصورة القاتمة اعلاه تاتي من اسباب عدة لما تؤديه الإدارة الخاطئة لقطاع النقل وعدم الالتفات الى اهميته وتأثيره على الوضع الاقتصادي بشكل عام بصفته احد اهم مكونات البنية التحتية ، فضلا عن تأثيره على اداء القطاع النفطي لان الوضع اعلاه مستنزف لجزء كبير من قدرات هذا القطاع التي يمكن تساهم بتنمية الاقتصاد بطريقة احسن، حيث ان النقل العام يفتقر الى انواع اقتصاديه اكثر كالنقل بالقاطرات والحافلات والنقل النهري والنقل الجوي ووفق اليات احتساب الجدوى ايهما اقل كلفة وانظف للبيئة واكثر اداءً في حجم النقل من البضائع والمسافرين داخل وخارج المدن. ولا يخفى عن مهتم موضوع الطرق البريه والنهرية والمطارات وهيكل الدعم اللوجستي الاخرى وفق تصاميم حديثه وسعات محسوبة التطور المستقبلي حيب معدلات نمو الطلب على خدماته من اثر بالغ في ادارة قطاع النقل وفق الرؤية الاقتصادية العلمية الرشيدة للحد من معدلات الاستنزاف غير المبرر للثروة النفطية في عمليات النقل غير المحدث وغير الاقتصادي.

-العوامل الاجتماعية:

إن البنية والكيان الإجتماعي يتأثر ويؤثر بالمعطيات الاقتصادية الكلية والجزئية والقطاعية والهيكلييه على حد سواء ، و القطاع موضوع الدراسة من هذه المعطيات حيث يتأثر ويؤثر بالبنية الاجتماعية والذي من اهم مخرجاتها السلوك الاقتصادي وردود الافعال ذات المحتوى الاقتصادي.

ومن التأثيرات النمطية للبنية الاجتماعية التي يمكن أن توقع اثراً في القطاع النفطي

العراقي سلبيا هي التالي:

1- الاسراف في الاستخدام وخصوصا عندم يخص الأمر امدادات الطاقه والنفط حيث ان جذر الاسراف هو اجتماعي نابع من اصول سلوكية اجتماعية تستهجن المقتصد ويوصف بشكل مطلق بالبخيل ، والجذر التنظيمي الاقتصادي لذلك هو اسلوب (الركوب المجاني)²⁶ الذي ورثناه كعراقيين من النظم السابقه التي كانت تستخدم نظم الاقتصاد الموجه ، والخدمات المجانية او شبه المجانية التي ولدت شعورا بامكانية السلطات الاقتصادية الخارقه والتي تتصف بالخصميه لذلك فإن المستهلك العراقي يشعر بأن امدادات الطاقه من المسلمات والحقوق الوطني المجانيه لذلك فهو لا يراقب ابدا الاسراف ويحد منه الا في حالات نادره ، خصوصا في قطاعي الكهرباء والنقل وحتى عندما اصبحت الاسعار ذات ثقل نسبي كبير على قائمة انفاقه لم ييدي ردود فعل سلوكية أكثر اقتصادا في ذلك . ومن الطبيعي ان يبرز كما بينت الدراسة اثارا سلبية على المورد النفطي وان يستخدم في غير محله وتستنزف طاقات منه يمكن ان تكون ذات قيمة اقتصادية أكبر في المستقبل او في قطاعات اخرى غير الاستخدامات العامه في المنازل والخدمات وغيرها .

2- السلوك غير الايجابي لبعض شرائح المجتمع العراقي تجاه المشغلين والمستثمرين الاجانب ولكل اسبابه التاريخية والحاضره لذلك ظلت مكامن نفطية خارج مدى الاستثمار لحد الآن بسبب هذا السلوك الذي يتصف في مناطق مختلفة من العراق بانه سلوك جماعي وليس فردي .اي انه احد الاسباب المتعدده لعدم اكتشاف وتشغيل تلك المناطق وفقدان الفرصة الاقتصادية للقطاع النفطي خصوصا في المناطق المكتشفه وغير المستثمره فضلا عن مناطق لازالت غير مؤكدة وتحتاج الى اعمال من قبل جهات اجنبية لتأكيدھا

3- المخرجات الاجتماعيه ذات المحتوى السياسي والذي لا يتوافق مع المصلحه العامة للبلد في استثمار الثروة النفطية التي تنص الوثائق الدستوريه على انها ثروة جماعية (common wealth) لكل المواطنين العراقيين على اختلاف مشاربهم ، وهذه المخرجات ذات جذور مختلفه منها عرقية قومية ومنها طائفية

ومنها ذات جذور اخرى تشترك بشكل عام على تحديد تنفيذ مفهوم الثروة الجماعية ضمن الدولة العراقية لذلك سوف تتعطل كثير من القدرات في قطاع النفط عن اداء دورها في البناء الجماعي للثروة في العراق عامة.

- هيكل وادارة الموارد:

المياه في العراق تتمثل بمصادر عديده وأنواع منها ماهو سطحي كالانهار والبحيرات وتمثل بنهري دجلة والفرات وروافدهما وفروعهما فضلا عدد من البحيرات والمستطحات الاخرى المشابهة كالاھوار ، وهناك نوع اخر من المياه الا وهو المياه الجوفية وهي مكامن تحت سطحه تستخرج بحفر الابار بانواعها المختلفه للوصول الى هذه المكامن.

وتؤثر عمليات استغلال وادارة هذا المورد الحيوي باستغلال وانتاج المكامن النفطية وهناك اتجاهين متعاكسين للتأثير المتبادل. اولهما تأثر المصادر المائية بالقطاع النفطي من حيث التلوث والاهدار والإهلاك للمورد المائي ، ومن هذا المنطلق يحتاج القطاع النفطي مامقداره (300) مليون متر مكعب من المياه في عملياته ومنها الحقن للابار القديمة للنفط وعمليات اخرى وهو مانسبته (0.004) % من اصل 67 مليار متر هو مقدار المياه السطحية المتوفرة للعراق للعام 2015²⁷. ويتوقف انتاج النفط دون حقن المياه في الابار التي بلغ عمره اكثر من 24 سنة في المتوسط كما ذكرت الدراسة في مكان سابق منها اعلاه وتزايد كميات المياه كلما اصبحت الحقول النفطية اقدم وحوالي نصف الحقول المنتجة دخلت هذا المستوى.

هذا مايتعلق باستخدام المياه للحقن ولكن هنالك اثر جانبي للانتاج النفطي وهو اثر حتمي وهو تلوث المكامن للمياه الجوفية المرافقه للحقول النفطية من الناحية الفنية كل منطقة الحقل المنج اصبحت المياه الجوفية غير صالحة تماما لذلك فهي قد خرجت من الحساب المواردي للاستخدامات الاخرى كالزراعة والتي تستهلك حوالي 61 % من اجمالي الموارد المائية في العراق فضلا عن الاستخدامات الاخرى المدنية والخدمية وتوليد الطاقة الهيدروليكيه واستخدام المياه لتبريد محطات توليد الكهرباء الحاربه والتي تستهلك كميه قريبه من التي تستخدمها الصناعات النفطية.

وتترك المصافي النفطية بعض المنتجات العرضيه لترمي اما في المياه او في الاراضي المفتوحة بشكل عام سوف تشارك باهلاك الموارد المائيه البكر بنسبة معينه لكنها بتزايد مع

عدم الاسترشاد باجراءات صارمه للسلامه البيئيه في المصافي، ومع تزايد عدد المصافي لسداد الطلب المحلي المتزايد كما اشارت الدراسة الى ذلك عند مناقشتها الطاقات التكريهه للعراق . هذا فضلا عن التلوث في سواحل العراق البحريه المحدوده اصلا وذلك نتيجة لعمل منصات التحميل ومخر الناقلات النفطيه العملاقه للمياه الاقليميه العراقيه وعلى انواع متعدده من التلوث اثر وسيؤثر بشكل كبير على المنظومه الاحيائيه للبحر، والعراق امام خيارين ام الاستمرار بتطوير القطاع النفطي بالطرق التقليديه والضرار بموارد المياه او التوجه نحو اليات حماية البيئه والمورد المائي بموازاة التطور بالصناعه النفطية وفق تكنولوجيا تقلل من الاثر المهلك للموارد المائيه لاقل مستوى ممكن لان المياه خيار بقاء بالنسبة للعراق كما هو النفط وصناعته.

وفي اطار تأثير الموارد البشريه على اقتصاديات قطاع النفط فإن هذا المورد البشري يلعب دورا حاسم في اية عمليات تطوير لقطاع مشابه، وكما اشارت الدراسة في موضع سابق ان مشكلة القطاع النفطي ليس النوع عالي الكفاءة (seniors) بل المشكلة في الكوادر الفنية الوسطى التي ادت مراحل التلكؤ الاقتصادي التي عاشها العراق ومن ضمنه القطاع النفطي الى تعطل توليد هكذا نوع من الموارد العامله، لتوقف عمليات بناء القدرات بالتدريب العالمي او باستخدام اكتساب الخبره عمليا بالحقل مع الاستخدام المتواصل لاجيال التكنولوجيا المتعاقبه (on field training) ، لذلك فإن اثر العامل البشري كان نوعيا خلال العوام العشره السابقيه وحدد في بعض الحالات من قدراته الانتاجيه ولكن هذا الاثر في طريقه الى التضائل وذلك لانفتاح القطاع النفطي العراق باتجاهات خبرائيه متنوعه خصوصا بعد عدد من جولات التراخيص لشركات من اتجاهات دولية متعدده افرزت تغير في خبره العاملين المحليين ولكن هذا التغير لازال دون المطلوب لتوطين الخبرات في مجالات الانتاج والنقل والتكرير .

اما مايتعلق بالموارد الزراعيه فإننا لأرض الصالحه للزراعه محدد للاستثمار النفطي لإن مساحات الاراضي الزراعيه بتضاؤل دائم في العراق لاسباب كثيره ومن الخطير الاقطاع من الباقي الان لدجمه بالقطاع النفطي، لإن العراق بلد زراعي مصنف ومن غير المنطقي ان يساهم القطاع النفطي بتدهوره مضافا الى العوامل الاخرى ، ومن الجدير بالذكر ان الاراضي

الصالحه للزراعة بشكل اساس تبلغ حوالي (44.46) مليون دونم²⁸. ولكن أكثر من نصفها هو خارج الانتاج الان، ويساهم القطاع النفطي بجزء يسير من المشكله ولكن ذلك لا يمنع من الاخذ بنظر الإعتبار تحديد وادارة هذا الاثر الى ادناه كي لا يساهم بمزيد من التدمير لموارد القطاع الزراعي ومن اهمها الاراضي الصالحه للزراعة، وذلك من خلال تحديد حجم الاثر غير المباشر للقطاع النفطي على الزراعة اي التقليل من الاستخدامات غير المبرره لاغراض لوجستية اي التقليل من السراف باستخدام وحدة المساحة في ذلك.

اما موضوعه التمويل فإن ندرة التمويل وارتباطه بالموازنة العامة وتخوف المستثمرين واشترطات غير مشجعه. وترى التقديرات الى ان العراق حتى عام 2035 يحتاج الى اكثر من 530 مليار دولار لتحديث قطاع الطاقه والنفط سوية وتحتاج البنية التحتية للنفط الى 75% من المبلغ اعلاه لتحديث وادامة مكوناته الإنتاجية واللوجستية²⁹، وذلك للوصول بالقطاع النفطي الى مستويات جيده من الأداء الإنتاجي واسترشاده بمعايير بيئية جديده. طبعاً الوصول الى توفير ذلك يمر بطريقتين لاثالث لهما الاول عن طريق تخصيصات الموازنه العامة الاستثماريه او عن طريق تدفقات القطاع الخاص وخاصة الاجنبي المتخصص بالصناعة النفطية ، هذا كله يؤشر ندرة عالية في التمويل لأن الموازنه العامة بدأت مع انهيار اسعار النفط تشكو العجز وهذا ما يعطل قدرتها على الوفاء بالمتطلبات اعلاه والقطاع الخاص الاجنبي لا زال يصطدم بشواغل الامن والقوانين ومخرجات البيروقراطية الحكوميه والعوامل الاخرى التي ترفع من درجة حساسيته تجاه استثمار امواله في القطاع النفطي العراقي³⁰.

المحور الثالث : العوامل الخارجية المؤثرة على مستقبل انتاج النفط في العراق

-التكنولوجيا :

يشكو القطاع النفطي العالمي بشكل عام من تركّز قدرات انتاج التكنولوجيا الحاسمة والاساسيه في التنقيب الانتاج والنقل والتأمين عند مجموعة من الشركات متعددة الجنسيه وهي لاتتجاوز العشرة شركات وهي (اكسون موبيل وشل وبرتش بتروليوم وشيفرون وكونوكوفيليس وتوتال) والست السابقيه هي الكبار عالميا فضلا عن شركات اخرى اقل شأنًا منها، وتعمل هذه الشركات ضمن نوع من انواع احتكار القله لكثير من مقدرات السوق النفطية الدوليّه في الانتاج والنقل وحتى التأمين في بعض الحالات مع وجود (لويدز) كأكبر

شركة متخصصة في ذلك الحقل من التأمين. ولكن المسألة التكنولوجية عامل مهم مؤثر بمعظم سياسات الانتاج والتصدير التي تضطلع بها الدول المنتجة ومنها العراق.

ففي جانب العرض حيث ان هنالك اسرار لهذه الصناعة تعتبرها الدول المالكه للشركات الكبرى اسراراً صناعية ذات اهمية بالغه في المدى والابعد، مع بقاء النفط هو المصدر الارخص للطاقة لديها فليس من الجزائي مقولة مايكل كولون في كتابه الاحتكار (إذا أردت أن تحكم العالم فأنت تحتاج للسيطرة على النفط. كل النفط. في أي مكان)³¹.

فعلى سبيل المثال هنالك رؤوس لثاقبات الحفر الفولاذية المقساة بالماس التي تستخدم في حفر الابار النفطية لاتنتجها الى الشركات الامريكيه المساعدة لأكسون موبيل وشركتين في اوربا اخرى بمواصفات تعتبر ملكية فكريه ومعلوماتيه وتخضع لحماية فائقة لاستمرار احتكارها، وهي احد اهم مكونات ابراج الحفر البرية والبحرية على حد سواء³².

من هذا المنطلق فإن الدول المنتجة للنفط محكومة بنوع اتكنولوجيا التي تسمح بها تلك الشركات كذلك ستواجه خطط الإنتاج تكاليف كليه ثابتة وبعض التكاليف المتغيره من خارج منظومتها الاقتصادية لانها لاتستطيع توفيرها دون الرجوع الى هذا الكارتل النفطي المتشعب. وتستحدث الشركات تغييرات تكنولوجية بشكل مضطرب لتأمين هيمنتها على مكامن النفط بطريقه غير مباشره مع الاخذ بنظر الإعتبار حصتها المباشره في تملك الاحتياطات والقدرات الانتاجيه على مدى العالم، حيث تصنف خريطة مسارات التكنولوجيا المتعلقة بالنفط والطاقة احد مكونات الامن القومي لدول المقر لهذه الشركات وعلى راسها الولايات المتحده الامريكيه³³.

ومن جانب الطلب فإن الاضافات التكنولوجية يمكن ان تولد عاملاً لتخفيض الطلب وبالتالي تخفيض صادرات الدول النفطية ومنها العراق الى دول الطلب الفعال الصناعي ومن اهمها الولايات المتحده الامريكيه واوربا الغربيه.

ومن هذا المنطلق نرى ان تغير تكنولوجيا السيارات والتي تتجه بشكل دائم الى تصنيع سيارات لاتستهلك الوقود بكثرة بل انها تستهلكه بتقنيات اقتصاديه الى ابعد الحدود مع البقاء على مستويات اداء متميزه، وهي خيارات تكنولوجية حتمية لاية سيارة تنتج الان في الدول اعلاه³⁴. ليس هذا وحده بل إن كل اتجاهات الطلب النفطي المتجه الى قطاع النقل

قد اتجهت الى خيارات تكنولوجيه قياسيه في النقل الجماعي اي القطارات والباصات واخرى الى زيادة امكانية قطع الغالون الامريكي اكثر من 80 ميل او اكثر والخيارات الهجينه في العربات الخفيفه ودعمت الولايات المتحده والاتحاد الاوربي بتشريعات ضرائبيه تفضيليه لهكذا نوع من العربات، ووصلت الى ابعد من ذلك الى العمل على تغيير نموذج النقل الاساسي بعد العام 2020 بخطط تكنولوجيه متكامله³⁵. كل هذا من عوامل تغيير هيكل الطلب على النفط عالميا ونفط الشرق الاوسط والعراق بمعدلات تكون مستقبلا مفاجئه تفضي الى تراجع الايرادات بنسب ربما تكون عند اكثر من 15 % من اجمالي الطلب العالمي حتى العام 2050³⁶.

- التأثيرات المناخيه والبيئيه:

العامل الاهم الاخر هو المناخ وتقلباته وتقنيات وتنظيمات البيئه التي يتوجه العالم بشكل عام الى صيانتها لان هنالك اتجاه دولي عام في اوساط الاقتصاد والسياسه والفكر يتركز على فكرة (انقذوا الكوكب) من اهتلاك موارده الطبيعيه بالتلوث بكل اشكاله ومن مخلفات (حضارة الكاربون) الذي يمثل النفط احد اهم مرتكزاتها.

فيما يتعلق بالمناخ (weather) تنقسم المناطق الدوليه من حيث المناخ الى مناطق بارده ومعتدله وحاره ومعظم المناطق التي تقع بها الدول المستهلكه (المستورده) للنفط الخام في المناطق الباردة وتنقسم من حيث بدايه ونهايه فصل الشتاء ذي درجات الحراره المنخفضه الى الاتي

- 1- اوربا يبدأ الشتاء فيها في شهر تشرين الاول وينتهي بشهر نيسان
- 2- امريكا الشماليه يبدأ الشتاء في تشرين الاول وينتهي في حزيران او ايار
- 3- امريكا الجنوبيه يبدأ الشتاء في تشرين الثاني وينتهي في نيسان
- 4- شرق اسيا يبدأ الشتاء في تشرين الاول وينتهي في نيسان³⁷

ويمكن ان يكون انخفاض درجات الحراره دافعا لزيادة الطلب على الطاقه ومن مصادرها النمطيه النفط الخام فضلا عن المصادر الاخرى وإن اثر ذلك على سوق النفط وانتاجه في العراق يكاد ان يكون نطيا وهو ارتفاع الطلب بشكل ملحوظ مع كل شتاء قاسي في المناطق الباردة المستورده للنفط وينعكس ذلك بشكل طبيعي على الاسعار ، لكن هذا المر

ابتدأ بالتغير ولكن من حيث التوقيتات فقط وذلك لقيام الدول المستوردة اما بخزن احتياطي للفترة الباردة او الاستدعاء من الاحتياطيات الاستراتيجية، ومن الجدير بالذكر ان الاحتياطي الاستراتيجي المريكي انشأ في العام 1975 بعد ما يسمى (صدمة النفط الاولى 1973) ويحتوى الآن حوالي 700 مليون برميل تحت التصرف ولم يجاز استخدامه الا مرة واحدة في تاريخها عشية حرب الخليج واجاز الرئيس كلنتون ثلاث مرات بيع جزء من المخزون لتمويل الموازنة الفدرالية، وتبلغ امكانية الاحتياطي الاستراتيجي الامريكي بتجهيز حوالي شهرين فقط³⁸. او من خلال العمل على تنويع مناطق الشراء والتجهيز وهي مناورات قللت من الاثر المناخي على الطلب او الاسعار الذي كان يعمل حتى التسعينات من القرن الماضي لصالح المصدرين من خارج الولايات المتحدة واوروبا الغربية واسيا. فضلا عن الاعتماد على مصادر اخرى للطاقة بديله للنفط خصوصا في وقود التدفئة.

شهد شتاء 2014 - 2015 تراجعاً حاداً للأسعار مع بقاء الطلب تقريبا عن حدوده الاعتيادية ومرور شتاء بارد جدا ولكن ذلك لم يكن نمطيا في التأثير كما تمت الاشارة والسبب هو الفائض الذي اشترته السوق النفطية العالمية عن الربع الاخير من العام 2014. حيث قدر الطلب عندذاك بـ 92,3 مليون برميل يوميا وكان العرض من خارج اوبك حوالي 57,1 مليون برميل يوميا وانتجت اوبك 30,20 مليون برميل وانتجت الولايات المتحدة 7,3 مليون برميل يوميا تقريبا وهنا. حيث اشترت الاسعار بداية عام 2015 تنازل يصل الى اكثر من 50% من اسعار 2014 مثلا النفط العربي الخفيف سجلا 44,38 دولار حيث كان بـ 104,71 في الارباع الثلاثة الاولى من 2014 وسجل برنت 47,86 دولار وكان بـ 108,26 وهكذا باقي النفوط المصنفة على نفس المنوال³⁹. والسلوك كما نرى كان معاكسا لنمط التأثير المناخي ولكنه ينبع من عوامل واسباب اخرى ستناقشها الدراسة في موضع قادم منها.

وتؤثر تقلبات المناخ ايضا بشكل جوهري بقدرات التصدير البحري للنفط الخام لأن عمليات التحميل للناقلات⁴⁰ تصبح غير ممكنة عند هياج البحر وتردي الاحوال الجوية لذلك يمكن اذا صح التعبير ان السنة النفطية لا تحتسب بشكل تقويمي متكامل بل انها اقل بعدد غير قليل من الايام، فعلى سبيل المثال يعاني العراق بشكل دائم من توقف عمليات

التصدير من موانئه على الخليج العربي نتيجة لتقلبات المناخ خصوصا في موسم الرياح والعواصف في مواسم مختلفة من السنة وخصوصا فصل الشتاء فضلا عن الحالات المشابهة في ميناء جيهان التركي الذي يعتبر المنفذ الثاني من حيث الاهمية في عمليات شحن وتصدير النفط العراقي .

فيما يتعلق بالعامل البيئي سنتناقش الدراسة اثر هذا الموضوع من وجهة نظر التنظيمات الدولية التي تهدف الحد من اهلاك قوى الارض بالتلوث وخصوصا التلوث الكربوني الذي يمثل النفط المصدر الاساس له ،وتحدد هذه التنظيمات التجاره النفطية ولكنها لازالت ذات اثر غير جوهري ولكن فعاليتها تظهر في الكلف المرافقه والضرائب في الدول الصناعيه ومنها ضرائب الكربون لكل انواع استهلاك النفط ومشتقاته , من جانب ان مخرجات قمة الارض في ريودي جانيرو ومن اهمها بروتوكول كيوتو المتعلق بالالتزام الدولي بخفض انبعاث غازات الدفيئة التي تطلقها العمليات الصناعيه ،وحدد مايسمى برصيد الكربون ومعايير بيئيه اخرى ⁴¹ .

برز تأثير بروتوكول كيوتو واضحا من خلال رفع كلفة استخدام باعثات الكربون من خلال اضافات تحمي البيئة منها، ودافعت الولايات المتحده عن نفسها وعدته بروتوكول ظالما لها وانما ليست المصدر الاكبر للكربون بل الصين والهند انيا ومستقبلا، وهذا الامر يمكن ان يبرز محددات كميا لصادرات النفط الخام ومثبطا لنمو الطلب عليه آنيا ومستقبليا و نؤثر على ايرادات الدول المصدرة للنفط ومنها العراق بشكل لايقبل الشكل بشكل مباشر كما تمت الشارة اليه اعلاه وبشكل غير مباشر في الدفع بتطوير بدائل الطاقه غير الإحفوريه . وفيما يتعلق باجراءات حماية البيئة على المستوى المحلي للدول الصناعيه المستورده للنفط الخام فهي تأخذ اتجاهين مختلفين بالتأثير على انتاج وتصدير النفط من الدول المنتجه ومنها العراق .

حيث وعلى سبيل المثال تقوم الولايات المتحده بعد مجموعة من كوارث تسرب النفط على سواحلها من الناقلات العملاقه والمتوسطه الجانحه ،فبعد كارثة ناقلة اموكو كاديز في العام 1978 تغيرت تشريعات حماية البيئة من تسرب النفط على اسواحل وبات الا التشريع الخاص اكثر صرامة على المسؤولين من الناقلين والمصدرين للنفط والان يعتمد تشريع

أمريكي يسمى اختصاراً OPA90 تقوم الحكومة والفدراليه و 19 ولاية ساحليه وفق اليات للتعويضات عن حوادث التسرب النفطي من الناقلات⁴²، لذلك زادت كلف عقود تأمين الشحنات المتجهه الى اكبر سوق للنفط الخام عالميا فضلا عن التعويضات عن حالات التسرب في حالة حدوثه لذلك فإن اثر ذلك على المصدرين لهذا السوق يتبين بانخفاض الربحية مقارنة بأسواق اقل شانا لكنه اقل صرامة في موضوع التعويضات عن التلوث وتشريعات حماية البيئة وفي حالة العراق فإن ذلك يضيفي بعض التعقيدات فضلا عن ان السوق الاساسية التي يعتمد عليها العراق في الطلب على نفطه هو سوق الشرق او اسيا .

هنالك اتجاه تأثير اخر لموضوع البيئة وتشريعات وبرامج حمايتها وهو العمل على تنسيق الشركات المنتجة في امريكا الشماليه اي في الولايات المتحدة وكندا ،حيث شهدت العقود الثلاثة الأخيره برامج لتحديد التنقيب على النفط على حساب اراضي الغابات والاراضي الزراعيه والمحميات والبحار والخلجان . فقد حددت الولايات المتحدة عمليات التنقيب الجديده التي تحدث في الغرب على حساب الغابات والنظم الطبيعيه ووضعت مجموعات احياييه تحت الحماية من ذلك التحدي على سبيل المثال النادره كطير الغيهوم البري الذي تاترت مناطقه الطبيعيه وتعرضت للتدمير بسبب عمليات التنقيب على النفط والغاز في ولاية مونتانا المريكيه ضمن حوض نهر (powder) وتتم مراقبه فدرالية للحد من الاثار السلبيه للعمليات النفطية التي تؤدي الى مايسمى باختلال التوازن الطبيعي او تدمير الحياة البريه⁴³. هذه البرامج وغيرها المماثله في امريكا الشماليه دفعت الى تحديد العرض الداخلي من النفط في امريكا الشماليه وزيادة اعتمادها على الخارج خصوصا الشرق الاوسط ومن ضمنه العراق في سداد فائض طلبها من النفط الخام اي ان الاجراءات والتشريعات البيئيه في امريكا الشماليه يمكن ان تسهم في تنشيط انتاج النفط الخام في مناطق اخرى من العالم بدرجة ولو انها طفيفه لكنها تدخل ضمن السياق التجميعي للآثار ، ومن جملة المناطق الشرق الاوسط بصفته يتمتع بميزة انخفاض كلف الإنتاج وامتلاكه الاحتياطيات العاليه كما هو الحال للعراق كما اشارت الدراسة في محورها الاول انفا .

-النفط الصخري :

النفط الصخري هو نوع من النفط الخفيف ويتم انتاجه من صخور تحتوي ترسبات مادة الكبريتين يتم تحويلها بالحرارة إلى سائل هيدروكربوني بديل للنفط الخام وتكلفة استخراجه اعلى ويختلف عن النفط الرملي او الغاز الصخري اللذان يستخرجان بطرق مشابهة له⁴⁴.

ونحن هنا بصدد مناقشة مصدر غير تقليدي للطاقة النفطية بحيث انه يشابه في بعض صفاته الفيزيائية تقريبا النفط الخام التقليدي ولكنه يختلف بنوع تجمعاته وطريقة استخراجه فضلا عن التكاليف المرتفعة، ويتواجد في مناطق كثيرة من العالم ولكنه في وقتنا الحاضر ليس منتشر الاحتياطيات المؤكده كما هو النفط الخام التقليدي ولكنه بدأ خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بالنمو التدريجي كاحد الخيارات العالمية لانتاج النفط العالمي، حيث تذكر احصاءات إن الاحتياطي من هذا النوع من النفط تقدر بـ(5) ترليون برميل، منها قرابة (3،3) ترليون لدى الولايات المتحدة الامريكية وكندا، بينما الاحتياطيات من النفط التقليدي تناهز (1،370) ترليون برميل فقط، ويهدد التوسع في انتاج هذا النوع من النفط مستقبل الانتاج للنفوط التقليديه ، ولكن المسألة المهمة هنا هو المحددات الراهنة لانتاج النفط الصخري ومن اهمها تعقد دورة الانتاج تكنولوجيا وحاجة العمليات الى كميات كبيره من المياه حيث يحتاج البرميل الواحد الى ثلاثة براميل من المياه لتحسين النفط بعد معالجة الصخور حراريا ليكون جاهزا للتكرير ، ومن هذا المنطلق فإن مستويات المدى المتوسط للكلف ستكون مرتفعة بشكل كبير مقارنة بمثيلاتها للنفط الخام التقليدي، حيث يكلف برميل النفط الصخري ما بين (60-90) دولار للبرميل مقارنة بكلفة برميل النفط التقليدي (خصوصا في الشرق الاوسط ومن ضمنها العراق) والتي تتراوح بـ(4-15) دولار للبرميل الواحد⁴⁵.

من هنا فإن النفط الصخري لايزال يمثل ظاهرة تدرج تحت قياس الادوات التكتيكية في السوق النفطية العالمية وتستخدمه الدول الكبرى المستوردة للنفط الخام التقليدي وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية للتأثير على مستويات الاسعار عندما تصل الى مستويات عاليه من وجه نظرها للحصول عليه باسعار منخفضه بشكل دائم ، وما ازمة

اسعار النفط التي ادت الى انخفاض اسعاره الى دون النصف من اسعاره قبل ذلك ووصله الى دون مستوى (40) دولار للبرميل ولحام برنت مثلاً في الربع الاخير من العام 2014 وبداية العام 2015 الا مثال على ذلك لأن ولكن هذا التراجع سيزول حتى تتوصل الدول المنتجة للنفط الصخري الى دورة انتاج تكنولوجيه تخفض تكاليفه الى مستويات منافسه وهو كما اشارت الدراسة اليه اعلاه مستوى عالي جدا في الوقت الحاضر ، فضلا عن المحددات البيئة التي يواجهها انتاج النفط الصخري في امريكا الشماليه لاثره المدمر على الطبيعه الجملة امور تتعلق بأسلوب الانتاج المتبع لاستخراجه من الارض بالحفر والتجريف الواسع للترتبه .

-الفحم الحجري:

الفحم الحجري مصدر للطاقة قديم حديث وعرفته البشرية بشكل واسع منذ القرن التاسع عشر من بدايات استخدام البخار في تسيير البواخر والقاطرات في اول عهد اختراع المحركات البخاريه ،والآن تعطي المحطات الكهربائيه التي تنتج باستخدام الحجري ثلثي الكهرباء المنتجه في العالم ومنها المحطات العامله في الولايات المتحده الامريكيه وهي من اكبر مستهلكي للطاقة في العالم. يحتل الفحم الحجري الآن ويتوقع ان يستمر هذا السيناريو المرتبه الثانيه بعد النفط في الاستهلاك العالمي لاغراض الطاقة حيث يمثل (32%) من السوق العالميه لاستهلاك الطاقة وهذه المكانه ثابتة تقريبا منذ الخمسينات من القرن الماضي⁴⁶.

ويمثل التزايد المهم في الطلب على الفحم الحجري من الصين والهند الاعلى دوليا لغاية 2015 ومستمر الى العام 2020 حيث ينمو الطلب على الفحم الحجري سنويا عند لغاية 2020 بمعدل سنوي (3,8% و 3,1%) على التوالي بكمية استهلاك تصل الى اكثر من (3,089 و 605) مليون طن على التوالي بالنسبة للصين والهند وهكذا الحال بالنسبة لباقي الدول السيويه حيث ينمو طلبها واستهلاكها بمعدل (2%) وكمية استهلاك (330) مليون طن لنفس الفتره اعلاه وهكذا الحال بالنسبة لبلدان امريكا اللاتينيه حيث ينمو طلبها واستهلاكها من الفحم الحجري بمعدل (2,6%) وبكمية استهلاك (4,258) مليون طن، مع الاخذ بنظر الاعتبار تطور الطلب في الولايات المتحده الامريكيه حيث تستهلك (1,264) مليون طن عند العام 2015 مع معدل نمو سنوي (1,1%) الى العام 2020، وتنازل الطلب من اوربا الغربيه والشرقيه وروسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق.

وتبلغ الاحتياطيات العالمية من الفحم الحجري في اسيا والباسفيك (311490 مليون طن وافريقيا والشرق الاوسط بضمنها تركيا (61865) مليون طن ودول الاتحاد السوفيتي السابق (241000) مليون طن واوروبا (156667) مليون طن وامريكا الوسطى والجنوبية (10197) مليون طن وامريكا الشمالية (250392) مليون طن⁴⁷، وكما نرى هي احتياطيات هائلة ومن وجهة نظر ان الفحم الحجري احد العوامل المؤثرة المهمة في سوق الطاقة العالمية ولكن كما نرى استقرار السلوك المتوازي مع النفط الخام لعقود طويله من الزم اي ان هذا المصدر للطاقة يتعايش مع النفط بصفته مكملا هذا اولاً وثانياً ان الفحم الحجري يواجه حملات كبيره للاستغناء عنه او التقليل منه لاسباب تتعلق بكميات الكربون الكبيره التي يطلقها عند حرقه لتوليد الطاقة وللتدفعه فعلى سبيل المثال تطلق عمليات حرق الفحم الحجري (14416) طن سنويا حسب تقديرات العام 2013⁴⁸، ومولدات الكهرباء التي تستخدم الفحم تبعث حوالي (907 كيلو غرام) من ثاني أكسيد الكربون لتوليد كل ميجاواط/ساعة، وهو حوالي ضعف ما يبعثه الغاز الطبيعي لتوليد ذات الطاقة المقدر بـ(498 كغم)⁴⁹

ولكن التفضيلات للفحم ناتجه عن رخص اسعاره مقارنة بالغاز والنفط الخام خصوصا في الاستخدامات الصناعيه وتوليد الكهرباء . ولكنه في المدى المتوسط وضمن التكنولوجيا السائده في استخدام الفحم الحجري الملوثة للبيئة بشكل مفرط لا يمثل تحديا للدول المصدرة للنفط الى اوروبا وامريكا الشمالية ومنافسا لتجهيزاتها منه ، ولكن العراق يصدر مانسبته (14%) من اجمالي صادراته للعام 2014 الى الولايات المتحدة الأمريكية و(19%) الى اوروبا بينما تبلغ تلك النسبه (58%) من اجمالي صادراته الى اسيا وضمن الى الصين (22%) والهند (19%) وكوريا الجنوبيه (9%) والى باقي دول اسيا (8%) من اجمالي صادراته من النفط الخام للعام 2014⁵⁰ ، وكما تمت الإشارة اعلاه الى مكونات الطلب والإستهلاك العالمي من الفحم الحجري فإن اسيا وبالخصوص الصين والهند هما قائدا الركب في ذلك لذلك فإن النمو المضطرد لطلبهما من الفحم الحجري سيؤثر حتما على طلبهما من النفط العراقي وسيخفض حصته في سوق الشرق للطاقة وهو الجزء الاكبر من حصته من السوق الدولي، مع الاخذ بنظر الاعتبار تناقص الكميات التي تسورده الولايات المتحدة من

نفط العراق لجملة اسباب ، حيث تناقصت في العام 2014 الى (355) الف برميل يوميا بمعدل تناقص (30%) عن مستويات السنوات العشر الماضية بعد العام 2004⁵¹ .

- الطاقات المتجددة:

يمثل موضوع الطاقات المتجددة (renewal energies) النشاط المتواصل للدول المستهلكة الكبرى للنفط الخام والانواع التقليدية الاخرى من مصادر الطاقة مع باقي دول العالم على حد سواء حيث تجتهد مراكز البحوث على تنمية وتطوير المصادر المتجددة من الطاقة منطلقين من دوافع شتى منها البيئية والاقتصادية الصرفة وحتى السياسية والامنية لاهمية موضوع الطاقة بالنسبة لسكان الارض في حياتهم على الكوكب على كل الصعد ، وتمثل هذه الطاقات المتجددة ب(الرياح وطاقة باطن الارض وامواج البحر والوقود الحيوي والطاقة الشمسية وحتى الطاقة النووية وخلايا الطاقة الهيدروجينية وانواع اخرى ربما تسفر عنها البحوث والاكتشافات العلمية) ، وتتميز معظمها بصداقتها للبيئة والتوازن الطبيعي للارض ، على عكس المصادر التقليدية الأخرى كالنفط والغاز والفحم الحجري التي تستنزف القوى الطبيعية للكوكب بشكل جائر⁵².

اما مايتعلق بالوقود الحيوي مثلاً فهو انتاج الايثانول ومزجه بالوقود الاحفوري التقليدي (البنزين والديزل) بنسب معينة او استخدامه بشكل مباشر لمكائن احتراق داخلي ام ان تكون هجينه او انها احادية الاستخدام للوقود الحيوي، ويستمد هذا النوع من الوقود من الكتلة الحيوية للكائن الحي(النبات او الحيوان) باشكال مختلفه من عمليات الانتاج.

وتعمل اقتصادات دول كثيره على مثل هذه البرامج لكن دول اكثر اتجاها من وجهة نظر عالمية لتأمين امدادات الطاقة والاشكاليه البيئية ومن اكبر الدول اتجاها لذلك هي الولايات المتحدة الامريكية والبرازيل حيث تنتج (11,993 و 7,270) مليون غالون في العام 2010 من اصل انتاج عالمي وصل الى (21,926) مليون غالون اي هذين البلدين ينتجان مانسبته (87,8 %) من الانتاج العالمي وتتبعهما دول اخرى كالصين وكندا وفرنسا والمانيا واسبانيا وتايلند وبلجيكا وكولومبيا وبعض الدول الاخرى . وتقيد هذا النوع من الوقود قيود اقتصادية وسياسيه وحتى بيئيه واخلاقه ، تحدد من امكانية الاحلال مع الوقود

الاحفوري خلال الفترة لغاية 2035 حيث يمكن ان يصل الى ان يجهز مانسبته (2,3%) من امدادات الطاقة لقطاع النقل فقط في العام 2030⁵³.

وفي الولايات المتحدة استخدم الايثانول كوقود بشكل مبكر منذ بداية القرن العشرين ومع نموذج سيارات (T Ford) الشهير كان يمكن ان يعمل بالبنزين او الكحول النقي وتنتج الولايات المتحدة مانسبته (6,1%) من حاجتها لوقود السيارات على شكل ايثانول وهي نسبة متدنية ، وتنتج ذلك الوقود من مصدر اساس هو تخمير الذره وهو مرتفع الكلفة نسبيا الآن بالقياس الى البنزين ويتوقع المنتجين الامريكان الوصول الى اسعار منافسه مع العام 2020 باستخدام وسائل جديده للانتاج اقل كلفه⁵⁴.

وهناك اساليب جديده وكائنات جديده ربما تكون فتح علمي جديد في هذا الحقل كالتحالب مثلا⁵⁵.

وتقل الكلف خارج الولايات المتحدة الأمريكية لاسباب تتعلق بكلف مرافقه لكلف المواد مثل كلفة انتاج الايثانول في البرازيل والصين ولكن هذا الوقود لازال لايفس البنزين كوقود للعربات الخفيفه على المدى المتوسط مالم يتم تدنية تكاليف انتاجه وتخلصه من قيوده المذكوره اعلاه.

وما يتعلق بالطاقات الاخرى كالنوويه فأن المشاكل المرافقه لها مع انها عالية الكفاءة فأمن المنشآت من حوادث التسرب الاشعاعي والمشاكل البيئيه والاجازات والتراخيص تبقي هذا النوع مقيداً بشكل كبير ، وتأتي اسيا وعلى رأسها اليابان والصين والهند بمقدمة المناطق التي تستهلك الطاقه النوويه حيث تستهلك في العام 2015 اكثر من (662) مليار كيلو وات في الساعه ويتوقع ان يزداد ذلك الى (683) مليار كيلو وات في الساعه في العام 2020، ووفق التوقع المعتدل ينتج العالم في العام 2020 اكثر من (419,7) كيكات من الطاقه النوويه⁵⁶.

واذا اردنا تقييم الاداء العالمي في اطار انتاج الطاقه من الانواع المتجدده فاننا نرى الصورة الاتيه : الطاقه الهيدروليكيه (المائيه) وحرق الفضلات والوقود الحيوي هي دون اكتشافات جديده ، زبعض المشاريع الهيدروليكيه في اسيا لها اثار سلبيه على البيئه، كما تبغ الدراسات عن اثار سلبيه بيئيه تشابه اثار النفط للوقود الحيوي والسيارات ذات البطاريه و

بعض انواع الطاقة الشمسية، طاقة الاندماج النووي وحرارة الارض لن تكون متوفرة تجاريا في المدى المتوسط فضلا عن الطاقة الشمسية ممكنة فنيا لكنها مازالت مكلفة اقتصاديا ، والولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي استطاعت ان تنتج من الطاقات المتجدد بشكل اعلى دوليا مع قائمة اثار سلبية محدودة جدا⁵⁷.

والصورة هذه فإن اثر هذا النوع من الطاقات على العراق بصفته منتجا ومصدرا للنفط لا يتأثر في المدى المتوسط، وذلك لما يكتنفها من الغموض وارتفاع الكلف او انعدام الوسائل العملية للانتاج على المستوى التجاري لكي تكون منافسة لمصدر الطاقة التقليدي .

-العوامل النقدية:

في موضوع العوامل النقدية ونعني بها العوامل النقدية الخارجية المتمثلة بمنظومة المدفوعات لصفقات النفط الدولية ومدى ملائمتها لدولة مصدرة للنفط مثل العراق . حيث ينعكس بطريقة اوباخري موقف سعر الصرف للدولار المريكي على ايرادات الدول المصدرة للنفط لأن الصفقات جميعها مقومة بالدولار وتتأثر بشكل اعمق الصفقات الآجلة لانها تتعامل مع سعر صرف مستقبلي حسابه يرتبط بكثير من العوامل الاقتصادية وغيرها سلبا وإيجاباً⁵⁸.

وهناك مسألتين على قدر من الاهمية في تفسير تأثير هذا العامل الا وهي: الاولى هي ماسمي افتراضاً بالثابت الذهبي في الصناعة النفطية (the golden constant in the oil industry) وقد كان هذا عنوان احدى الدراسات المعنية بالصناعة النفطية واسعار النفط التي صدرت عام 2013 ، حيث رأت الدراسة ان سعر النفط يرتفع وينخفض ولكنه يظل عن مستوى يعادل (2،3) غرام من الذهب منذ مئة عام ،وهو مايسمى الثابت الذهبي في الصناعة النفطية . حيث إن سعر الذهب في تموز 2014 بلغ (1320) دولار للاونصة اي (42،44) دولار للغرام الواحد، حيث يصل ثابته الذهبي للبرميل الواحد (98) دولار ، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان سعر خام برنت قد اشر (115) دولار للبرميل وذلك لاسباب انعدام الامن في الشرق الاوسط بشكل عام من العراق حتى ليبيا، والثانية هي اصرار الولايات المتحدة وصيانتها لآلية تسعير ومدفوعات صفقات النفط الدولي بالدولار ،والسبب يمكن في إن وزارة الخزانة الأمريكية تستطيع طبع الدولار وتشترى

النفط به ويمكن ان تعيد بيعه لدول اخرى فيكون النفط غطاءً للدولار بحق ، فضلا عن الارصدة المالية من ايرادات النفط بالدولار التي تودع في النظام المالي الأمريكي وبالطبع هذا بالتنسيق مع دول نفطيه مؤثره كالعربية السعودية ودول اخرى⁵⁹ .

والوضع في العراق الآن هو الابقاء على نظام دولة المدفوعات النفطية خصوصا انها تتم عبر نفس النظام المؤسسي منذ العام 1996 وهو صندوق اعمار العراق (DFI) والذي تديره الامم المتحدة بنفوذ امريكي واضح ومحدد لذلك فإن الاثر النقدي الدولار على ايرادات القطاع النفطي العراقي تحمل معها كل معطيات الوضع النقدي للدولار بحسبانه كعمله دوليه مقبوله ومستنده الى اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ، ومساؤه عند اختيار سعر صرف الدولار دوليا .

-الجيوپولتيك:

يعني هذا الجزء من الدراسة موضوع الآثار الناتجة عن مخرجات النشاطات والفعاليات السياسييه الدوليه والاقليميه وتداعياتها على الوضع الانتاجي والتصديرى لنفط العراق .

حيث من المسلم به حساسية الاقتصاد للسياسة والعكس صحيح ، في اطار جيوبولتيك النفط إن هذه السلعه لها ابعاد ترتبط بمواقع الابار، دول ممرات الانابيب والموانئ والممرات البحريه للنقلات فضلا عن الدول المعتمده في نموها وحياتها على النفط والاسواق والسلع المرتبطه به ، اي ان النفط هو مسار غاية في التعقيد يحتاج في كل خطوة لسياسات محدده من قبل العالم⁶⁰ . اما العراق فيقع في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج وعلى حدوده البريه والبحريه مكونات متناقضه في هذا الاطار وبعد العام 2003 تعمقت تناقضات هذا الوضع ، وهذا العامل ذو ترابطات تاريخيه وحاضره دائمه.

ويعني وجود تركيا وايران والسعوديه و اسرائيل منظومة اقليميه يمر معظمها بمراحل اعاده التوازن وحركات لتغيير مراكز النفوذ، فضلا عن ان الولايات والمتمده وروسيا وفرنسا لاعبين دوليين لهم مصالح في المنطقه في اطار تغيير خريطتها السياسييه بما يتوافق مع مصالحهم ، والعراق بعد الاحتلال المريكى عام 2003 تغير دوره وقدراته الاقليميه بنحو اضحى متلقي وليس فاعل ويقع ضمن منطقة مخاطر على انتاجه وصادراته النفطيه . فهو في منطقه تتكون

ديمغرافيا من (50 %) تحت سن الثلاثين اي انها مقدمات ازمة اقتصادية على المدى المتوسط والبعيد ،وهناك مشكلة الملف النووي الايراني وبرنامجهما التسليحي التقليدي ، وهنالك الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ، واستكملت الدائرة تفاقم الضربات الارهابية وعمليات سقوط بعض المدن بيد التنظيمات المتطرفة في سوريا والعراق⁶¹. كل ذلك جعل القطاع النفطي في العراق يعيش حالة من التذبذب وعد استقرار الانتاج والتصدير فضلا عن خروج بعض الحقول والمنشآت من قاعدة الخدمة وادارة الجهات الرسمية النفطية ،فضلا عن التخوف الدائم من وضع الممرات البحرية في الخليج العربي ومن اهمها مضيق هرمز واحتماليه دخوله في دائرة الصراعات الدولية التي تكون ايران ذات الطموحات الواسعة طرفا بها ضد جهات دولية ومنها الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها على خلفيات وقضايا سياسية متنوعة.

-النمو العالمي واليات السوق الدولية للنفط:

العالم الاقتصادي يمر في فترات مختلفة من الخمول في معدلات النمو وهذا بالتاكيد مسار لتراخي الطلب على مصادر الطاقة والنفط الخام من اهمها . و شهد العالم هذه الحالة بشكل متقطع بعد الازمة المالية العالمية ,ولكن اجمالي الحالة هي استمرار في النمو بشكل تجميعي وازدياد الطلب على النفط الخام خاصة من الاقتصاديات الاسيوية وعلى رأسها الصين والهند وكوريا الجنوبية ، حيث ستشهد اسيا تحقيق الزيادة المستقبلية للطلب على النفط وهي السوق الاساس لصادرات النفط العراقي كما اشارت الدراسة في موضع سابق اعلاه ، وضمن المدى القصير والمتوسط ولغاية عام 2035⁶².

اما موضوع هيكل السوق الدولية للنفط واثار الياتها على معدلات انتاج وتصدير النفط في العراق ، فالسوق تدار من ثلاثة محاور تمثل الدول المنتجة والمستهلكة للنفط حيث ، حيث مجموعة دول المصدرة (OPEC) والدول المنتجة والمصدرة خارج اوبك الدول المستهلكة وتمثلها وكالة الطاقة الدولية (IEA)⁶³ فضلا عن عدد محدود من الدول خارج هذه الكتلة. والعراق هو عضو فاعل في منظمة اوبك والتي تضع لاعضاءها سقفا انتاجيا وبحسب الاتفاقات ووضع الدول ووضع العرض النفطي العالمي ،وبشكل عام السوق النفطية تعيش بنوع من فائض العرض بمستويات غير مرتفعة ولكن ذلك ولد شيئ من اللايقين بشكل دائم في السوق النفطية العالمية وساعد اصرار بعض دول اوبك على عدم تخفيض سقف

انتاجها ولجوها بشكل دائم للوسائل الكمية في معالجة تراجع الايرادات فضلا عن إن السوق النفطية أصبحت سوق الطلب وليس سوق العرض لأن جانب الطلب هو الذي يملك وزن الترجيح في السوق باعتماده خلق فوائض العرض عن طريق استخدام انتاجها المحلي كما فعلت الولايات المتحدة في 2014 بزيادة كميات انتاجها المحلي من النفط بنوعيه التقليدي والصخري مع استراتيجية طاقه محكمة مستندة الى رفع مرونة الطلب في السوق الأمريكيه استطاعت سحب اسعار النفط الى الانخيار دون سقف (40) دولار ، والعراق من أكثر الدول المتأثره بهذه الحال لاعتماده الكلي على إيرادات النفط في تمويل اقتصاده، لذلك فأن التأثير بكل اتجاهاته من جانب هيكل السوق الدولي للنفط يمكن التعبير عنه بأنه معطى (Given) ضمن نموذج الانتاج والتصدير للدول النفطية ومنها العراق .

الاستنتاجات والتوصيات

يمكن للدراسة ان تخرج باستنتاجات حول موضوعها وهي كالاتي

- 1- لازال الايراد النفطي في العراق يمثل نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (حيث اشر للاعوام 2011-2014 نسبة (72 %) لاسباب تتعلق باحادية الاقتصاد العراقي وتراجع انتاج جميع القطاعات .
- 2- الطلب العالمي على النفط الخام والغاز هو الاساس في توفير الطاقه بشكل اساسي وعلى المدى المتوسط وذلك لعدم قدرة الموارد الاخرى على المنافسه النوعيه والسعريه.
- 3- الطلب العراقي المحلي على الطاقه ينمو بوتائر متسارعه وذلك لسؤو نوعية ادارة قطاع الكهرباء والنقل
- 4- العراق يلعب دورا اساسيا في السوق النفطية لانه يمتلك مستويات مرتفعه من الاحتياطات المؤكده وغير المؤكده مما يعطيه المرتبة الخامسة دوليا ولكنه من ناحية الانتاج في المدى المتوسط لا يستطيع ان ينافس العربية السعوديه .
- 5- الإدارة العامه في العراق تلعب دورا معطلا للقطاع النفطي بسبب انعكاسات مخرجات البيروقراطيه الحكومية على نوعية القرارات الانتاجيه والاستثماريه فضلا

الاشكاليات المتفاقمة في الحكومة المركزية حكومة اقليم كردستان والادارات المحلية للمحافظات .

- 6- الهاجس الامني يضيف بضلال ثقيلة على مستقبل الانتاج النفطي في العراق
- 7- بعض المكونات للكيان والسلوك الاجتماعي تلعب دورا مثيرا للانتاج النفطي والاستثمار الاجنبي فيه .
- 8- يستنزف القطاع النفطي بعض مكونات قاعدة الموارد الطبيعية بشكل ملحوظ وخصوصا الموارد المائية والاراضي الصالحة للزراعة فضلا عن تلوث الهواء .
- 9- نموذج احتكار القلة في سوق التكنولوجيا النفط عالميا تضع قيودا ثقيلة على قطاع النفط في العراق وتعمق من قدرات الشركات الكبرى بالهيمنة عليه مع الاخذ بنظر الاعتبار تقادم مقومات التكنولوجيا للقطاع النفطي العراقي بشكل عام .
- 10- لم يعد المناخ وتقلباته في الدول المستهلكة للنفط يؤثر على هيكل السوق الدولي والاسعار ولكنه يؤثر في قدرات الدول مثل العراق على الوفاء بالتزاماته التصديرية نتيجة لتوقف منصات التحميل عن الاجواء السيئة في المنافذ البحرية والممرات
- 11- التنظيمات الهادفة الى حماية البيئة في الدول الصناعية المتطورة المستهلكة للنفط تضع الدول المصدرة والناقلين امام تحديات كلفويه تقلل من مستويات ايراداتهم لذلك فإن الدول المصدرة تتجه الى اسواق اخرى اقل تشددا فالعراق يذهب بشكل دائم الى سوق الشرق في اسيا .
- 12- مروونات الطلب على النفط التي تتزايد نتيجة لتطور القدرات التكنولوجية والتنظيمية في الدول المستهلكة للنفط تجعل السوق الدولية يدار من جانب الطلب في اغلب حالاته .
- 13- النفط الصخري يحمل اثرا واطى على السوق النفطية وذلك لارتفاع مستويات كلفه ومحدداته البيئية ولكنه يبقى اداة تكتيكية بيد الولايات المتحدة الامريكية بصفتها اكبر منتج له .

- 14- الفحم الحجري يمثل جزء كبير من عرض الطاقة لكنه ذو اثر محايد في السوق الدولية لانه يعاني من المحددات البيئية بصفته ملوث عالي للبيئة لكنه رخيص الثمن ومتوفر .
- 15- الطاقات المتجددة لازالت بشكل عام تسير خلف القدرات النفطية والغازية لتجهيز الطاقة لجملة من المحددات البيئية والكلفوية تجعل تجهيز الطاقة من هذه الانواع يسير خلف مستويات تجهيزه من النفط والغاز وضمن المدى المتوسط والبعيد.
- 16- تسعير صفقات النفط بالدولار الامريكي يؤدي في بعض الحالات الى تاكل جزء من اقيام هذه الصفقات نتيجة لازمات سعر صرف الدولار امام العملات الاخرى وكذلك يعطي الولايات المتحدة الامريكية صفة دولية مميزة نتيجة لقدرتها على طبع الدولار وشراء النفط به متى شاءت وهي الية نابعة من اثر (السيوريج) المعروف
- 17- الاثار الجيوبوليتيكية تضيف بمستويات من عدم الثقة والقدره على التخطيط الاستراتيجي للقطاع النفطي العراق ومن اهمها التنافس المحموم في المنطقه وعدم الاستقرار الدولي والإقليمي
- 18- إن انحسار معدلات النمو العالمية ومخرجات هيكل السوق الدولية للنفط تضغط بشكل كبير على الاسعار ومستويات الطلب العالمي للنفط بشكل قد يدخلها في ازمة كما هو الحال في ازمة 2014-2015، حيث يمكن ان ندعوا السوق العالمية للنفط بسوق المشتري وليس البائع سوق الطلب وليس العرض

التوصيات :-

- يمكن ان توصي الدراسة ببعض التوصيات لاصحاب القرار للقطاع النفطي العراقي .
- 1- العمل على تطوير اساليب الإدارة العامة للقطاع النفطي العراقي بما يضمن كفاءة الاداء زيادة سرعة ومرونة تطويره والعمل على حل الإشكالات التشريعية والتنفيذية لجعل القاعدة القانونية له رصينة ولا تدخله في دوامة التنازع .
 - 2- العمل بشتى الطرق على توطين التكنولوجيا النفطية في العراق في البنية التحتية للانتاج والنقل والتصدير والتكرير بالشراء او بالمشاركة او الاستثمار الاجنبي المباشر

لاستحداث طاقات اضافية في قطاع النفط لتمكينه من المنافسة الدولية في قطاع عرض النفط .

3- العمل على ابرام العقود طويلة الاجل لتصدير النفط وذلك لاستقرار الإيرادات التي تؤدي الى جودة واستقرار السياسات النفطية .

4- العمل على دعم واستحداث مراكز بحوث النفط الوطنية المحترفة بوصفها حلقة مهمة في تمحيص السياسات والقرارات النفطية .

¹International Energy Agency, Iraq energy outlook ,Paris ,2012 ,p21

²جان هـ. كاليكي -ديفدل. ل. غولدن، ترجمة حسام الدين خضور ، الامن والطاقة نحو استراتيجيه سياسة خارجيه جديده ، الهيئة العامه السوريه للكتاب ، دمشق ، 2011 ، ص.ص 60 - 61 .

³International Energy Agency,2012,opcit ,p20&p117

⁴جان هـ. كاليكي -ديفدل. ل. غولدن، ترجمة حسام الدين خضور ، مصدر سابق ص 344

⁵شركات النفط العالمية تعمل في إطار عقود الخدمات التقنية (TSCS) النافذة في العراق، والتي توقع مع وزارة النفط ضمن جولات تراخيص التي جرت عدة مرات مع الاخذ بنظر الاعتبار بعض الملاحظات الفنيه والقانونيه عليها بما يتعلق بمصلحة العراق .

⁶International Energy Agency,2012, opcit ,p22 &p37&p111

⁷International Energy Agency,2012, ibid ,p54

⁸International Energy Agency,2012, opcit,p67

⁹U.S. Energy information administration ,Country analysis brief :Iraq,January 30,2015 ,p10

¹⁰International Energy Agency,ibid,p24

¹¹International Energy Agency,2012, opcit ,p22 &p37&p110

¹²Anthony H. Cordesman & Sarin Hacatoryan,The Changing Geopolitics ofEnergy part I, Center for Strategic and International Studies·Washington, DC ,August 12, 1998 ,P27 &p.59-62

¹³Anthony H. Cordesman & Khalid R. Al-Rodhan ,The Geopolitics of Energy. Geostrategic Risks and Economic Uncertainties, The Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, March 20, 2006,p22

¹⁴Anthony H. Cordesman & Khalid R. Al-Rodhan, 2006 ,opcit ,p3

¹⁵Anthony H. Cordesman& Sam Khazai, Violence in Iraq: The Growing Risk of Serious Civil Conflict, The Center for Strategic and International Studies, Washington, DC,September 9, 2013,p .p41-45

¹⁶UN inter-agency information and analysis unit ,landmines and unexploded ordnances factsheet in Iraq , united nations ,new york ,2012 ,p43

¹⁷Anthony H. Cordesman & Khalid R. Al-Rodhan,opcit ,p57

¹⁸ * اخيرا بعد استلام حكومة الدكتور حيدر العبادي السلطة في العام 2014 تم الاتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة

اقليم كردستان على تقاسم انتاج وتصدير النفط الخام المنتج ضمن اراضي اقليم كردستان ولكن هذا الاتفاق لازال حلا غير كامل لهذه المشكلة الكبيره لكنه يمكن ان يمثل حلا جزئيا يستكمل مستقبلا بعد اكمال المخططات التشريعيه لذلك

¹⁹لمزيد من التفاصيل مراجعة : نجا محمد عبيد ،توزيع العوائد المالية في النظام السياسي الفدرالي ، رسالة ماجستير غير

منشورة ، كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ، بغداد ، 2013 ، ص. ص 114 - 161

- ²⁰U.S. Energy information administration, opcit , January 30, 2015, p 4
- ²¹International Energy Agency, 2012, opcit , p101
- ²²U.S. Energy information administration, ibid, January 30, 2015, p 16
- ²³International Energy Agency, 2012, opcit , p89
- ²⁴وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية إحصاءات النقل والاتصالات ، تقرير سيارات القطاع الخاص ، ايلول 2013 ، متوفر على الموقع الالكتروني للجهاز ، 21 شباط 2015 ص 16
- ²⁵International Energy Agency , 2012, ibid, p97
- ²⁶مظهر محمد صالح قاسم، الربيع النفطي والنمط الآسيوي للإنتاج (حالة العراق)، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي حول السياسات النفطية في العراق - آفاق للمراجعة ، المنعقد في باريس خلال المدة 26 - 27 شباط 2008 برعاية بيت العلوم الاجتماعية/مركز الابحاث العراقية بالتعاون مع المركز الوطني الفرنسي للبحوث العلمية، باريس، 2008، ص 7.
- ²⁷International Energy Agency, 2012, opcit , p103
- ²⁸وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 ، بغداد ، كانون الثاني 2013 ، ص 10
- ²⁹International Energy Agency, 2012, opcit , p107
- ³⁰وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية 2013 - 2017 ، مصدر سابق ، ص 75
- ³¹سامان سبيهي ، الجغرافيا السياسية للنفط ، مركز الدراسات الاشتراكية، القاهرة، 2001، ص 3
- ³²محمد مصطفى الخياط ، الطاقة لعبة الكبار ، اصدارات سطور ، القاهرة، 2012 ، ص 89
- ³³جان هـ. كاليكي -ديفد ل. غولدن، ترجمة حسام الدين خضور ، مصدر سابق ص 644
- ³⁴Valerie A. Ramey and Daniel J. Vine, Oil, Automobiles, and the U.S. Economy: How Much Have Things Really Changed?, NBER Macroeconomics Annual, Vol. 25, No. 1 (2010), The University of Chicago Press and The National Bureau of Economic Research, 2010, P362
- ³⁵جان هـ. كاليكي -ديفد ل. غولدن، ترجمة حسام الدين خضور ، المصدر السابق ص. 654-661
- ³⁶فيل أوجيف . جيوف أوبراين . نيكولا بيرسال ترجمة عائشة حمدي ، مستقبل استخدام الطاقة، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2011، ص 234
- ³⁷Frankly W. Gol , introduction of metrology , John Wiley & sons .Inc. , new York , 1970 , pp. 104 -106
- ³⁸لمزيد من المعلومات :جان هـ. كاليكي -ديفد ل. غولدن، ترجمة حسام الدين خضور ، مصدر سابق ص. 764-792
- ³⁹OPEC , monthly oil market report , 9 February 2015, P6
- ⁴⁰* ناقشت الدراسة موضع الاثر المناخي على عمليات التحميل والشحن النفطي هنا مع العوامل الخارجية لأن قرارات التحميل في الاجواء والمناخ غير الموازي بيد مالكي الناقلات وليست الجهات النفطية المصدره من الموانئ لذلك هذا العامل هو من خارج نظام الانتاج والتصدير .
- ⁴¹لمزيد من المعلومات : نص بروتوكول كيوتو موجود على موقع منظمة اليونسيف الالكتروني <http://www.unicef.org> كما هو في 24 شباط 2015
- ⁴²لمزيد من التفاصيل مراجعة :
- Thomas A. Grigalunas, Estimating the Cost of Oil Spills: Lessons from the Amoco Cadiz Incident, Marine Resource Economics, Vol. 2, No. 3 (1986) , The University of Chicago Press , 1986, pp. 239-262
- DI JIN and HAUKE L. KITE-POWELL Environmental Liability, Marine Insurance and An Optimal Risk Sharing Strategy for Marine Oil Transport, Marine Resource Economics, Vol. 10, No. 1 (Spring 1995), The University of Chicago Press, 1995, pp. 1-19

⁴³David E. Naugle, Energy Development and Wildlife Conservation in Western North America , BioScience, Vol. 61, No. 12 (December 2011),Oxford University Press,2011, pp. 1022-1023

⁴⁴ويكيبيديا الموسوعة الحرة (ar.wikipedia.org) كما هو في 26/شباط 2015

⁴⁵بسملة ماجد حمزه ، الوقود الصخري الامريكي وسيله جديده لابتزاز دول النفط ،مجلة حوراني للدراسات العدد6 السنة

الثانيه تموز يوليو (2013) ، مركز حوراني للبحوث والدراسات الاستراتيجيه .بغداد ، 2013 ، ص.ص 126-135

⁴⁶جان هـ. كاليكي -ديفيد ل.غولدن ،ترجمة حسام الدين خضور ، مصدر سابق ، ص.ص 60-65

⁴⁷Anthony H. Cordesman & Sarin Hacatoryan, ,August 12, 1998,opcit ,P. p33-39

⁴⁸Rachel Nuwer , A20-year low in US carbon emissions ,the new york times newspaper ,August 17 ,2012 .

⁴⁹John vidal &Graham reudfear ,leave coal in the ground avoid climate catastrophe ,UN tells industry ,the Guardian newspaper ,November 18,2013.

⁵⁰U.S. Energy information administration ,January 30,2015,opcit, p13

⁵¹U.S. Energy information administration ,January 30,2015,ibid, p13

⁵²فيل أوجيف . جيوف أوبراين . نيكولا بيرسال ترجمة عائشة حمدي ، مصدر سابق ، ص.ص 312

⁵³دينا جلال ،انتاج الوقود الحيوي في اطار الاقتصاد العالمي مع اشارة خاصة بالحالة المصريه ،مجلة بحوث اقتصاديه العددان

63 و 64 صيف وخريف (2013) السنه العشرون .الجمعية العربيه للعلوم الاقتصاديه ومركز دراسات الوحدة العربيه

،القاهره .بيروت ، 2013 ، ص.ص 34-72 .

⁵⁴جان هـ. كاليكي -ديفيد ل.غولدن ،ترجمة حسام الدين خضور ، مصدر سابق ، ص.ص 651-652 .

⁵⁵Timothy M. Beardsley, Algal Turf Scrubbing: Boon or Blip?, BioScience, Vol. 61, No. 6 (June 2011), Oxford University Press,2011, p. 423.

⁵⁶Anthony H. Cordesman & Sarin Hacatoryan, ,August 12, 1998,opcit ,P. p30-32

⁵⁷Anthony H. Cordesman & Sarin Hacatoryan, ,August 12, 1998,ibid ,P. 40

⁵⁸Theodore E. Day& Craig M. Lewis, Margin Adequacy and Standards: An Analysis of the Crude Oil Futures Market, The Journal of Business, Vol. 77, No. 1 (January 2004),The University of Chicago Press,2004 , pp. 101-135

⁵⁹فؤاد قاسم الامير ،الدولار ودوره وتأثيره في اسعار الذهب وانفط والعملات الأخرى ودور العراق المقبل في تسعير النفط

،دار الغد ، بغداد ، 2014 ، ص.ص 244-296 .

⁶⁰جاسم سلطان ،جيوبولتيك عندما تتحدث الجغرافيا ، دار تمكين للابحاث والنشر ، سلسلة ادوات القاده(مشروع

النهضة)، بيروت ، 2013 ، ص 88 .

⁶¹Anthony H. Cordesman & Khalid R. Al-Rodhan, 2006 ,opcit ,p26

⁶²Anthony H. Cordesman & Sarin Hacatoryan, ,August 12, 1998,opcit ,P. p54-56

⁶³*انشأت هذه الوكالة لتمثل وجهة نظر المستهلكين للنفط الخام وهم دول منظمة التنمية والتعاون (OCED) وهي

ردة فعل مؤسسيه لماشي بصدمه النفط الاولى 1973 ولماوزنة الاثر المؤسسي لمنظمة (OPEC) والتقليل من قدرته على

التصرف بنموذج احتكارقله مع القدرات الاحتياطيه التي تمتلكها دول (OPEC) وقد نجحت في ذلك بدرجات

ومناسبات عده ومنها الحال بعد الربع الاخير من العام 2014 وبداية العام 2015.